Issue 6367- 6371 Tuesday-Sunday 4-9/6/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6367 -6371 الثلاثاء – الاحد 6 من شوال 1440 هـ 4- 9 من حزيران (يونيو) 2019 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

### إستذكار كاوا الحداد

# الكرد والعرب: نقمة الجغرافيا أم نعمتها ؟

عبد الحسين شعبان
بيروت

مع كل ربيع وعند كل عيد "نوروز" وحيث يتم استذكار كاوا الحداد الذي أضرم النار في الجبال فأينعت أزهاراً كما تقول الأسطورة، أستعيد ثلاثة أحداث مهمة لعلاقة العرب بالكرد، وهذه الأحداث الثلاثة تركت بصمتها على التاريخ العراقي المعاصر، خصوصاً لما لها من دلالة مهمة تستوجب أخذ الدروس والعبر منها، لاسيّما ما صاحبها من مآسي. والدلالة التي نستخلصها من تلك الأحداث تؤكد أن الحكومات التي مرّت على العراق بقضها وقضيضها فشلت في القضاء على الحركة الكردية أو في لجم مطالب الشعب الكردي العادلة والمشروعة، لاسيّما بالخيار العسكري والأمني، مثلما تؤكد إخفاق الحركة الكردية في الوصول إلى تحقيق أهدافها عبر العمل المسلّح، الأمر الذي تطلّب في الحاضر وربما في المستقبل التفكير والبحث للوصول إلى حلول ومعالجات بالخيارات السلمية التي ترضي الطرفين. أما الأحداث الكبرى التي مرّت بالشعب الكردي بشكل خاص وبالعراق عموماً، فإنها تركت تأثيرات عميقة على تطوره من جهة وعلى علاقاته مع جيرانه من جهة أخرى سلباً أو إيجاباً، فهي :

الحدث الأول- صدور بيان " اتفاقية" 11 مارس (آذار) لعام 1970 حيث تم الاتفاق على حل سلمي للمسألة الكردية بين الحكومة العراقية في حينها برئاسة أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية وبين قيادة الحركة الكردية بزعامة الملّا مصطفى البارزاني من جهة أخرى. وقد اعترف البيان الذي أسماه الكرد قبل العرب بـ " التاريخي" ، بكون الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيستين هما العربية والكردية، وثبت ذلك دستورياً، ثم صدر قانون الحكم الذاتي العام 1974 وعلى الرغم من نواقصه وعيوبه، لكنه كان خطوة أولية لإيجاد مؤسسات تشريعية وتنفيذية لإقليم كردستان. وكانت ثورة يوليو( تموز) لعام 1958قد اعترفت في أول دستور لها ولأول مرة بشراكة العرب والأكراد. وللأسف فإن تعقيدات المشهد السياسي الداخلي وتعاظم نزعة التسلّط والاستئثار في الحكم، إضافة إلى التداخلات الخارجية، الإقليمية والدولية، دفعت الأمور إلى الصدام المسلّح، خصوصاً في أجواء انعدام الثقة، وهكذا تجدّدت الحرب ورجح الخيار العسكري مرّة أخرى في العام 1974والتي استمرت لنحو عام واحد ، وتوقفت بعد توقيع اتفاقية 6 مارس (آذار) المعروفة باسم " اتفاقية الجزائر" 1975 بين شاه إيران محمد رضا بهلوي وصدام حسين نائب الرئيس العراقي حينها، وكان أول ضحاياها هم الكرد، ولا تزال آثار هذه الاتفاقية غير المتكافئة حاضرة في الواقع العراقي. كانت زيارة الشيخ حسن روحاني رئيس الجمهورية الإسلامية إلى بغداد 12-11 مارس (آذار) 2019 مناسبة لاستحضار آثار تلك الاتفاقية المجحفة وارتفعت بعض الأصوات التي تطالب بإعادة النظر فيها أو تعديلها، لاسيّما ما يتعلّق بحقوق العراق في المياه واليابسة، سواء بخط الثالويك الذي أدى إلى انحسار نهر شط العرب باتجاه الأراضي الإيرانية بما يزيد عن 2000م واستعادة مناطق ناوزنك "نوكان" في كردستان التي تزيد على 1000م ، إضافة إلى تعديل الحدود. وبحسب وزير النقل الأسبق عامر عبد الجبّار، فإنّ العراق خسر نحو كيلومترين من شطّ العرب لصالح إيران نتيجة للتغيّرات الطبيعيّة، والإهمال العراقيّ لكري الشطّ، فضلاً عن التلاعب الإيرانيّ بتغيير مجرى نهر الكارون الذي يصبّ في شطّ العرب، علاوة على رمي نفايات من قبل العراق وإيران في الشطّ. ومثلما استغلّت حكومة إيران أكراد العراق لضعضعة أركان الحكم في بغداد، فإن حكومة بغداد حاولت استغلال أكراد إيران، وخصوصاً بعد العام 1979 وكانت "اتفاقية الجزائر" سبباً في اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) وبعد ثماني سنوات من حرب ضروس أعاد النظام السابق العمل باتفاقية شط العرب برسالة وجهها الرئيس العراقي الاسبق صدام إلى الرئيس الإيراني الاسبق علي أكبر هاشمي رفنسجاني وذلك بتاريخ 15 أكتوبر (تشرين الأول ) العام 1990 أي بعد غزو القوات العراقية للكويت في 2 أغسطس (آب) من العام ذاته. الحادث الثاني- قصف مدينة حلبجة الكردية "الجميلة" بالسلاح الكيمياوي في 16/17مارس (آذار) 1988وهي مدينة حدودية بالقرب من بحيرة دربندي، حيث تم رشّها بغاز الخردل، وأصيب إثر ذلك خمسة آلاف مواطن كردي عراقي ، فقد الكثير منهم حياته في الحال. وكانت المدينة قد شهدت محاولات اختراق إيراني إضافة إلى وجود قوات للمعارضة الكردية حينها، وقد حاول كل طرف (إيران والعراق) أن يرمي المسؤولية على الطرف الآخر. وكان هذا الحادث الذي هزّ الضمير العالمي، واستدعى من الحركة الحقوقية الدولية الإدانة، قد استُغلّ من جانب القوى الدولية المتنفّذة، ولاسيّما الولايات المتحدة، التي قالت تقاريرها في البداية، أن الأقمار الصناعية لم تسجل استخدامها من جانب بغداد أو من جانب طهران ، وإنْ نشرت أخباراً تحمل وجهات نظر متناقضة أحياناً، بتحميل هذا الطرف أو ذاك المسؤولية، لكنها عادت بعد انتهاء الحرب لتدمغ الحكومة العراقية وتحدّد مسؤوليتها، خصوصاً في مؤتمر تم تنظيمه في باريس العام 1989لهذا الغرض، وزاد الأمر "توثيقاً" ومطالبة بعد احتلال القوات العراقية للكويت، بل أصبح نزع أسلحة العراق للدمار الشامل مادة مكررة في القرارات الدولية في مجلس الأمن الدولي ونظام العقوبات الذي اتبع منذ العام 1990 ولغاية العام 2003 حتى تمت الإطاحة بالنظام السابق واحتلال العراق. ولعلّ من تداعيات الغزو ونتائجه صدور قرار مجلس الدولي رقم 688 في 5أبريل (نيسان)1991 الذي أكّد احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين ووقف القمع الذي تتعرّض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق، وذلك بالترافق مع مشاهد الهجرة الجماعية للكرد إلى الحدود باتجاه تركيا وإيران بعد هزيمة القوات العراقية وانسحابها من الكويت، حيث توجّهت بعض هذه القوات، ولاسيّما بعد اجتماع خيمة صفوان لقمع الهبّة الشعبية التي اندلعت في كردستان والتي أشعل شرارتها الأولى محافظات الجنوب والفرات الأوسط. ويشكّل هذا التاريخ عودة القضية الكردية ثانية إلى الأروقة الدولية منذ الالتفاف على معاهدة سيفر الصادرة في العام 1920 والتي اعترفت بجزء من حقوق الشعب الكردي، بإبرام معاهدة لوزان للعام 1923 وهكذا بدأ مسلسل جديد للقضية الكردية ولعلاقة العرب بالأكراد. الحدث الثالث- احتلال العراق في 9 نيسان (ابريل) 2003 وبداية فصل جديد للعلاقة العربية- الكردية ، اتخذ بُعداً دستورياً وقانونياً وعملياً، لاسيّما في ظلّ وجود "المنطقة الآمنة" (Safe heaven) حيث حكم الأكراد أنفسهم بعد انسحاب الإدارة الحكومية منذ أواخر العام 1991 وأجروا انتخابات برلمانية في العام 1992 واتخذوا قراراً في 4 أكتوبر (تشرين الأول) من العام نفسه بصيغة جديدة لحكم العراق على أساس الاتحاد الفيدرالي، وهو ما تم إقراره في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور الدائم (2005).

**استقرار نسبي**

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي للمنطقة الكردية، فإن ما أصاب العراق من ويلات ومآسي ونكبات بعد الاحتلال وأهمها اندلاع الفتنة الطائفية- الإثنية انعكس على عموم العراق الذي لم يشهد تطوراً وتراكماً مطلوباً، بل عمّت الفوضى جميع مرافق الدولة، بما فيها علاقة الدولة الاتحادية بالإقليم. وكان الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر قد أسس مجلس الحكم الانتقالي وفقاً لنظام المحاصصة الطائفية – الإثنية التي أصبحت بؤرة للتوتر وللحصول على الغنائم في ظل زبائنية تنافسية على حساب الآخر أحياناً، خصوصاً بضعف مرجعية الدولة، وذلك بعد حل الجيش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية المختلفة، مما دفع البلاد لموجة إرهابية شديدة بدأتها القاعدة وواصلها داعش الذي احتل الموصل في 10 يونيو (حزيران) العام 2014 وتمدد إلى محافظات صلاح الدين والأنبار وأجزاء من ديالى وكركوك وصولاً إلى مشارف العاصمة بغداد، وتطلب إقامة تحالف دولي للقضاء عليه (أواخر العام 2017) لكن ذلك كشف أيضاً هشاشة العلاقات بين الإقليم والحكومة الاتحادية، وهو ما برز خلال ما سمّي بالاستفتاء الكردي وردود الفعل المختلفة ضده (25 سبتمبر/أيلول/2017) وإذا كان هذا الوجه الرسمي للعلاقة العربية – الكردية من خلال الأحداث الكبرى، فهناك وجه آخر أساسه المجتمع المدني والقوى اليسارية التي ساندت كفاح الشعب الكردي منذ عقود من الزمان، وهي وإن انتقدت الحكومات المتعاقبة الدكتاتورية والشوفينية والاستعلائية، لكنها في الوقت نفسه انتقدت ضيق الأفق والانعزالية وتأثير القوى الخارجية على الحركة الكردية، وكانت قد رفعت منذ الثلاثينات شعار " على صخرة الأخوة العربية- الكردية تتحطم مؤامرات الاستعمار والرجعية".

وبهذه المناسبة يمكن التوقف عند الموقف المتميز لليسار العراقي الذي كان قد بلور فكرة "حق تقرير المصير" للكرد منذ العام 1935 واتخذ قراراً في الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العام 1956 بالانطلاق من الفكرة الأولى إلى بلورة شعار عملي أساسه "الاستقلال الذاتي" في إطار بحث مشروع عن الهويّة والوحدة القومية، لاسيّما التلازم بين الحركة القومية العربية والحركة القومية الكردية ، بصفتهما حركتي تحرر وطني تناضلان من أجل أهدافهما التحررية الديمقراطية.

**حقوق الكرد**

كما لعبت الحركة الحقوقية المدنية والسلمية دوراً في دعم حقوق الكرد المشروعة، أشير هنا إلى مواقف متميزة للتيار الديمقراطي ممثلاً بـ كامل الجادرجي وحسين جميل والحركة اليسارية الديمقراطية ممثلة بـ عبد الفتاح ابراهيم وعزيز شريف وآخرين إضافة إلى بعض المؤيدين من الحركة القومية العربية. وكان لكاتب السطور دور في مبادرة قام بتنظيمها لأول حوار عربي – كردي في التاريخ المعاصر قبل أكثر من ربع قرن (1992) حيث التأم حوار ضم 50 مثقفاً كردياً وعربياً (من أقطار مختلفة) لمناقشة إشكاليات ومشكلات العلاقة بين العرب والكرد وسبل البحث عن الحلول المشتركة (في إطار المنظمة العربية لحقوق الإنسان). وهكذا اتخذ الحوار العربي- الكردي بُعداً جديداً بعد أن بدأ في إطار المجتمع المدني، وهو الحوار الذي تجدّد في القاهرة العام 1998 إضافة إلى حوارات أخرى . وإذا كان الحوار "فرض عين وليس فرض كفاية" كما يُقال بين الجهات والجماعات السياسية المشاركة في الحكم وخارجه وبين الحكومة الاتحادية بشكل خاص وبين حكومة إقليم كردستان، فإنه اليوم وبعد تجارب عديدة يصبح أكثر راهنية ويمكن للمجتمع المدني أن يكون شريكاً فاعلاً فيه ومكمّلاً في اتخاذ القرار، خصوصاً حين كادت التجربة أن تتعرّض للتصدّع بفعل عوامل مختلفة داخلية وخارجية، حيث كان إعلان القيادة الكردية التوجه لإجراء استفتاء في 25سبتمبر (أيلول) العام 2017 الشعرة التي قصمت ظهر البعير كما يُقال، وشهدت البلاد ردود فعل مختلفة حادة وصاخبة غذّتها نزعات استعلائية وشوفينية من جهة وضيق أفق وانعزالية من جهة أخرى، الأمر الذي يتجدد أحياناً بأشكال عديدة. ولعلّ ما يجري هذه الأيام من تراشقات بين رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي من جهة وقيادة الإقليم والحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة أخرى، هو امتداد لحساسيات قديمة انعكست تأثيراتها داخل البرلمان وفي الإعلام، حول مسألة كركوك وإدارتها وحول موضوع تصدير النفط حيث تثار شكاوى حول تجاوز الإقليم على الكمية التي تم الاتفاق على تسليم أثمانها للحكومة العراقية، إضافة إلى قضايا أخرى، يعود قسم منها إلى الدستور ذاته الذي احتوى على الكثير من الألغام حول علاقة الدولة الاتحادية بالإقليم وصلاحيات الأخير، بما فيها الإدارية والتشريعية والبيشمركة ، ناهيك عن جوانب عملية، ثم ضعف الثقة والمصالح الخاصة التي ترتبت خلال الفترة المنصرمة. ولعلّ عدم وجود مؤسسة بحثية رصينة ودراسات اختصاصية معمّقة يجعل ردود الأفعال إزاء بعض القضايا هي الطاغية، وكانت قد ارتفعت دعوات منذ فترة طويلة إلى تأسيس معهد عربي- كردي متخصص ويمكن توسيعه إلى معهد للدراسات الشرقية، لاسيّما للشعوب المجاورة بحيث يدرس علاقتها مع بعضها، خصوصاً (عرب ، ترك، فرس، كرد) هدفه تنشيط حركة التواصل والنشر والترجمة والاطلاع على آداب وفنون وثقافات كل طرف بما لدى الطرف الآخر، إضافة إلى التحدّيات والمخاوف التي تواجه الهويّة المشتركة للعرب والكرد والترك والفرس، والهويّة الخاصة لكل منهم على انفراد. وقد تسهم مبادرة من هذا النوع في تعزيز العلاقات من جهة وفي تذليل العقبات والمصاعب من جهة أخرى، ولاسيّما إذا انطلقت من تعظيم الجوامع وتقليص الفوارق، وذلك في إطار التكامل الإقليمي، وكان الأمير الحسن بن طلال قد دعا إلى حوار بين "أعمدة الأمة الأربعة" وشملت مبادرته التي لقيت صدى إيجابياً واسعاً واستجابة كبيرة لمثقفين من العرب والكرد والفرس والترك. وشكّلت تلك المبادرة إطاراً يمكن مواصلته وتغذيته باستمرار ليأخذ مداه الذي يستحقه في إطار حوار سلمي مدني حضاري يعزز المشتركات ويُبعد المختلفات ويبحث عن الحلول للإشكاليات والمشكلات. وبخصوص العرب والكرد فإن وقفة مراجعة ضرورية لتنقية الأجواء وهو ما يحتاجه الطرفان، خصوصاً في ظلّ محاولات تستهدف كليهما وذلك من خلال :

– محاولة عزل الكرد عن المحيط العربي، وإضعاف ما هو مشترك وإيجابي في العلاقات وتقديم ما هو خلافي وإشكالي.

– اعتبار العرب والعروبة مسؤولين عمّا حدث للكرد من اضطهاد وعسف شوفيني، وتحميل العرب والعروبة ارتكابات النظام السابق وآثامه.

– اتهام الكرد بالانفصالية والعداء للعرب لمطالبتهم بحق تقرير المصير وإقامة كيانية خاصة مستقلة، وتحميلهم مسؤولية ما حدث وما يحدث بعد الاحتلال. ومثلما ينبغي التمييز بين عروبة الحكّام المستبدين وعروبة العرب، فإن ضيق أفق بعض النخب الكردية الانعزالية لا ينبغي أن يتحمّله المثقفون الكرد.

– تقديم ما هو طارئ ومؤقت وآني من قضايا شائكة ومعقدة، على حساب ما هو استراتيجي وثابت وبعيد المدى.

– عدم اكتراث بعض عرب العراق بمسألة كرد إيران وكرد تركيا وكرد سوريا وحقوقهم المشروعة.

– عدم اكتراث بعض كرد العراق أو غيرهم من الكرد بالعلاقات مع "إسرائيل" وبحقوق الشعب العربي الفلسطيني.ولكي تتعزّز الثقة بين الطرفين فلا بدّ للمثقفين العرب تبديد مخاوف الكرد وذلك من خلال تعزيز وتوطيد العلاقة والتفاهم والمشترك الإنساني، والاعتراف بحقوقهم لا باعتبارها منّة أو هبة أو هديّة، بقدر كونها إقراراً بواقع أليم، فضلاً عن مبادئ المساواة والعدالة والشراكة والمواطنة المتكافئة التي هي الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه بناء الدولة ، مثلما ينبغي أن تقوم عليه العلاقات بين الشركاء. كما لا بدّ للمثقفين الكرد تبديد مخاوف العرب بتأكيد اعتبارهم جزءًا من العراق في إطار حق تقرير المصير الذي اختاروه عبر النظام الفيدرالي، علماً بأن لا سعادة للعرب من دون الكرد، ولا سعادة للكرد من دون العرب في العراق، لأن مصيرهما مشترك وذلك قدر الجغرافيا، سواء أكان نقمة أم نعمة.

**اعلام:** مواطنون يرفعون اعلام العراق واقليم كردستان

## بادرة نادرة وحدة التجانس

في مطلع الخمسينات عشنا حقيقة اجتماعية طارئة في مدننا وخاصة في العاصمة بغداد ... هجرة فلاحية متعاقبة من الارياف مبعثها السببي تردي الاوضاع الصحية والجهل والفقر مقابل مقارنة تشخيصية لنمو ووجودية العمل وحالات الترف والتمدن والحضارة في كل مجالات حياة المدينة فجاءت هذه الموجات البشرية كنموذج من هذا الزحف الكبير سمي تشكل بالتالي وتنمو احياءً ومناطق لها اسهامات ابنائها الخدمية والانتاجية في مرافق الحياة اليومية .

الا ان حالة الهجرة الاستيطانية هذه لم تفقد بريق اصالتها البيئية والقبلية وسننها العشائرية في العيش الكريم مع اخوانهم ابناء المدن في ظل محبة والفة عائلية وتزواج وخير مثال يتجلى اليوم امامنا تلك الاحياء والازمة حتى غدا الشارع الواحد يكتظ بمئات الاسر من مختلف الطوائف والقوميات في وحدة نسيجية متداخلة يحدوهم الود وتبادل المشاعر في المناسبات ولهم وقفة مشهودة في السراء والضراء .

ان كاتب هذه السطور بتواضعه الجم مثال اخر لهذا النسق الانساني فهو من قبيلة بني اسد وزوجته من قبيلة الجبور وزوجة ولده من قبيلة ربيعة وزوج ابنته من خانقين في تلاؤم عائلي محترم . – ورغم كل ظروف المحنة الطائفية العنصرية التي مر بها وطننا العزيز قبل سنوات لم ولن تستطيع اصابع العبث والجريمة ان تفتك بهذا الجسد الواحد . حيث جاءت مبادرة العقل والقلب والروح مفتوحة مخلصة للاحتضان والمحبة وتجسيد مقولة انا واخي وابن عمي على الغريب ..

وطني آليت ان لا ابيعـــــه
وان لا ارى غيري له الدهر مالكا ..

قاسم المعمار
بغداد

## هم يبتزون ..ونحن نضرس

اسئلة كثيرة تلح على تصدر المشهد السياسي العراقي ، تبحث عن اجابة ومنها : هل ان بعض السياسيين يعيشون حالة من اعادة التفكير في الماضي ، ام يريدون الاعتراف بالخداع الذي تعرض له العراق طوال السنوات الماضية ، ام يكتفون بالعناوين الرنانة في هذه القضية او تلك حول تجديد الخطاب ونوعيته سواء كانت المسألة داخلية ام خارجية بعد ان تسارعت شدة التعقيد في الوضع السياسي العراقي وتشابكت الخيوط بما يوحي بصعوبة فك تداخلها او عزلها؟ لابد ان ننظر الى المرحلة الحالية بواقعية وليس بالتمنيات والتصريحات،فالحياة لدى بعض السياسيين تبدو مختلفة تماماً عن افكار الناس وان الرد من الصغير على من يسمون انفسهم كبارا ليس بالعيب ولن يكون صاحب الرد صغيراً بل يبقى كبيرا لانه صاحب راي سياسي محنك ، ويبقى اولئك اقزام صغيرة في دروب السياسة . اود في هذا المجال ان اعرب عن اسفي الشديد على سياسة الابتزاز ضد الكويت التي يقوم بها من يطلقون على انفسهم تسمية السياسيين ، واريد هنا القول ان الحقيقة يجب ان تضع حداً لاسكات مزوري التاريخ والجغرافية ، مادمنا لسنا خارج المسيرة الدولية ، فهذه الامم المتحدة والعالم اجمع وهذه الخرائط العالمية تفيد بأن الكويت بلد حر ولا يخضع لابتزاز او تصريحات احد ، ولابد اذن من توفر رؤية سياسية واضحة تنسف خزعبلات الماضي بشأن الكويت ، وليس ابتزازه كما يفعل بعض السياسيين العراقيين . نحن لسنا بحاجة الى ازمات جديدة ويكفينا ما بنا من انكسارات ، فالمعروف ان الازمة. عادة ما تأتي او تبدأ من طريقة تفكير بعض المحسوبين على السياسة العراقية وكيفية التعامل مع الكويت ، فالازمة تكمن في صياغة مشروع للثقة وليس الابتزاز على حساب ابناء الوطن وعدم وجود مشروع للتفاهم من اجل مصلحة الشعبين الشقيقين العراقي والكويتي .

ارجو ان يعرف الجميع ان صخرة اذا ما تدحرجت على الكويت فأن اكثر من ثلاثين دولة ستكون جاهزة للرد ، واذا كنا نتعامل مع الكويت على اساس انه بلد ضعيف فهذا ضرب من الخيال ، ولهذا فأن عملية الابتزاز تصبح سائبة وبلا اركان تحميها .لا تشفى جراحنا بابتزاز من الكويت او غيرها او بالشعارات الجوف التي نعرف انها مجردة ولا اساس لها من الصحة ، وما علينا سوى ايجاد صيغة وآلية في كيفية ان يعيش البلدان بأمان في خضم هذا البحر المتلاطم من الصراعات السياسية . من يريد ان يبقى العراق فاعلاً في مجتمعه العربي والدولي عليه ان ينسى مثل هذه التصريحات لبعض السياسيين العراقيين التي تشعل الفتن وتؤجج المواقف ، لا ان يدخل الكويت في قاموسهم المنحرف ، وعلينا ان لا نندفع وراء ظروف العراق الصعبة للتصرف كما نشتهي لكن بعض السياسيين العراقيين يبدون انهم مقتنعون بعملهم الابتزازي لزيادة حصة السحت في ثرواتهم الطائلة ، وهذا ما لم يكن في الحسبان .

و في النهاية ليس امامي الا القول وهذه حقيقة مرة على الجميع ان يتجرعها وهي ان بعض السياسيين يبتزون والعراقيون يضرسون فقط .

احمد عبد الصاحب
بغداد

## التابع والمتبوع خطأ أم خطيئة ؟

الخطأ والخطيئة مفردتان متقاربتان لفظا، لكن هنالك فرق في المدلول اللغوي لكل منهما .

الخطا هو ماصدر عن غير قصد من شخص ما ،وعليه يمكن تدارك الموقف وتصحيحه ،اما الخطيئة فهي الخطأ المرتكب عن قصد وعمد مع تكراره بلا توقف، ودون شعور بالذنب جراء ذلك وهي ما يقصد منها إلحاق الأذى والضرر بالاخرين . كثيرة هي المجالات التي تتاثر سلبا نتيجة حدوث خطأ ما، وربما تنحرف عن مسارها جراء الإيغال في الخطيئة الموجهة ضدها . المجال السياسي من اهم المجالات التي يؤثر فيها ما ذكر آنفا كون الفهم العام للبناء الديمقراطي _التعددي معرض لعوامل عديدة ،جعلته ينمو ببطء او يتجه نحو الإنحدار لدى بعض الأوساط ذات الادراك المحدود . عندما يكون الشحن المذهبي معيارا لرضا الناس، تكون النتيجة انتقال التفكير الجمعي من الحالة الوطنية الى الاطار المذهبي العابر للحدود، وهذا بدوره يجعل من مراكز التاثير الخارجي بمثابة الحاضنة الفكرية والموجه المطاع في كثير من القضايا ذات البعد العقائدي ، حتى وان ادى ذلك الى تحجيم الهم الوطني لدى الفاعل السياسي . ان القول بكثرة الادلة على تعدد الولاءات في المشهد السياسي، لا يعتبر امرا خارقا في ظل الصراع الدائر بين المحاور الاقليمية، الامر الذي شكل فجوة بين الخطاب الرسمي للدولة وخطاب النخب ذات الانسجام الواضح مع تلك المحاور المتصارعة . هنالك حالات كثيرة تنذر بخطورة المشهد تتلخص في تراجع الخطاب الوطني، يقابلها نهوض وترسيخ الخطاب المذهبي والعقائدي، وهذا مؤشر على تناقض اجتماعي سياسي يستدعي المراجعة . اذا كانت الوطنية حلا للصراع القومي والمذهبي قي بعض البلدان فهل تصلح ان تكون حلا للواقع العراقي ؟ الجواب على هذا التساؤل سيكون بالنفي كون القواعد الجماهيرية التابعة لمختلف المسميات ترى في الاداء الصادر عن متبوعيها بمثابة تجسيد واقعي لمفهوم الوطنية بابهى صورها وان ادى ذلك الى ارباك عمل الدولة وتشضي القرار السياسي وتسببه في تردي الخدمات وعرقلة النهوض بالواقع الاقتصادي وتوقف عجلة التنمية ! يمكن النظر الى هكذا نمط من التفكير على انه ردة فعل تجاه التعاطي الاقليمي السلبي تجاه الواقع العراقي الجديد ومدى انعكاس ذلك على البعد المذهبي بعد الهزات الارتدادية التي حصلت في المنطقة بعد التغيير والتاسيس للعملية السياسية وما شكلته من خطر على دول الجوار التي عبرت عن قلقلها من انتقال عدوى الديمقراطية الى شعوبها فعكست ذلك على شكل اجراءات تعسفية بحق مواطنيها .

لا يمكن اعتبار ماجرى في العراق مبررا لتلك الدول لقمع (بعض) مواطنيها بحجة التأثر بالحالة العراقية ،حيث ان ما قامت به من خطوات ،ولد حالة من الاحتقان وانهيار ثقة الاوساط العراقية فيما بينها مما اجبر البعض للبحث عن السند الإقليمي القوي . يمكن التخلص من تبعات ما اشير اليه بدراسة المضمون الحقيقي للوعي الشمولي _السياسي لدى اغلب الفعاليات الساسية واظهار موقف المتبنيات العقائدية على انها ليست بالضد من الحالة الوطنية، وان العراق بلد خاضع لحاكمية الدستور الذي يؤكد على عدم التدخل بشؤون الدول الاخرى ،ولابد لمؤسسات الدولة من اخذ دورها في ضبط ايقاع بعض الجهات المعرقلة للاداء الحكومي، والتاسيس لبنية مجتمعية صالحة ،والنظر للمواطن العراقي كهدف اسمى من خلال تهيئة اسباب العيش الكريم ومنحه كافة الحقوق في مختلف المجالات ،وهذا يعتبر نقطة الانطلاق نحو تعزيز الهوية الوطنية في نفوس الناس حينها سيصار الى النظر في استكمال البلد لسيادته التي يتباكى عليها البعض.

عباس البخاتي
النجف

استطلاع

### الناطق الإعلامي لكتائب فرسان حركة فتح لـ (الزمان):

# نثمّن إتفاق التهدئة ونرفض تفاهمات فصل غزة عن الضفة

**القاهرة - مصطفى عمارة**

**على الرغم من توصل الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس لإتفاق تهدئة برعاية مصرية بعد معارك دامية بين الطرفين استمرت عدة أيام إلا أن المخاوف من تجدد القتال بين الطرفين لازالت قائمة ،وهنا يتحدث الناطق الاعلامي لكتائب فرسان الفتح الذراع العسكري لحركة فتح أبو جهاد لـ (الزمان) عن تطورات المرحلة :**

☐ أولا نريد أن نعرف وجهة نظرك تجاه اتفاق التهدئة الأخير الذي تم التوصل إليه برعاية مصرية فى ظل التخوفات بداية من فصل قطاع غزة عن الضفة فى إطار صفقة القرن ؟

**– نحن مع اتفاق التهدئة إذا حافظ هذا الاتفاق على كرامة المواطن الفلسطيني وكان بتوافق جميع الفصائل إلا أننا فى النهاية لن نقبل أن يكون هذا الاتفاق فى إطار صفقة القرن التى ترمي الى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية ولن نقبل بوطن بديل عن دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف**

☐ وما مستوى التنسيق بينكم وبين الفصائل الأخرى بما فيها حركة حماس ؟

**– يوجد تنسيق كامل بيننا وبين جميع الفصائل الفلسطينية لأن لنا عدو واحد وهو الكيان الصهيوني والذي لايزال يحتل أرضنا**

☐ مع استمرار حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية من يتحمل استمرار هذا الانقسام ؟

**– الانقسام تتحمل مسئوليته القيادة السياسية لجميع الفصائل الفلسطينية وعلى الجميع التوحد فى تلك المرحلة لمواجهة الخطط الرامية لتصفية القضية الفلسطينية**

☐ وما هو تقييمكم للدور المصري فى هذا الملف ؟

**– نحن فى كتائب فرسان الفتح نثمن الجهود المصرية على صعيد التهدئة وأيضا على صعيد المصالحة الفلسطينية ونحيي مصر شعبا ورئيسا وحكومة لما تبذله من أجل دعم قضية الشعب الفلسطيني وحصوله على حقوقه المشروعة وإقامة دولته على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف**

☐ هناك اتهامات لأطراف إقليمية كقطر وإيران بالسعي لتعميق حالة الانقسام الفلسطيني ؟

**– لا نريد توجيه اتهامات لأحد ونحن نثمن جهود أى طرف يقف بجانب الشعب الفلسطيني**

☐ هناك اتهامات توجه للسلطة الفلسطينية بمحاولة قمع المقاومة المسلحة ضد اسرائيل وكذلك التطبيع الأمني مع العدو الصهيوني فما مدى صحة ذلك ؟

**– السلطة الفلسطينية هى حاملة البندقية الأولى لمواجهة القصف الصهيوني الأمريكي وهى صاحبة الرصاصة الأولى وجميع ابنائها مقاتلين ومنهم من هو أسير أو جريح ولكن واقع الضفة الغربية يختلف عن واقع قطاع غزة كون أن الضفة متصلة مباشرة مع العدور الصهيوني ومن هذا المنطلق اتخذت السلطة الفلسطينية قرارا بأن تكون المسيرات السلمية وسيلة للمقاومة والذين يعترضون على ذلك استخدموا نفس الأسلوب فى قطاع غزة وهو ما سبب إرباكا للعدو الصهيوني .**

☐ وكيف ترى تأثير فوز حكومة يمينية متطرفة فى الانتخابات الأخيرة على القضية الفلسطينية ؟

**– جميع الحكومات الصهيونية دموية وإن تغيرت الوجوه فهدف الجميع هو قتل شعبنا واغتصاب حقوقنا المشروعة .**

☐ وهل ترى أن هناك مخططاً الآن يجري لتنفيذه بالتنسيق مع بعض الأطراف العربية لتطبيق صفقة القرن على أرض الواقع؟

**– صفقة القرن ولدت ميتة ولن تمر على أجسادنا وسوف يتصدي لها جميع أبناء شعبنا وعلى رأسهم القيادة الفلسطينية والتى لن تتخلى عن شبر من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف .**

الناطق لاعلامي لكتائب فرسان الفتح ابو جهاد